

يرى فيها طريقة ناجعة لإدارة العلاقات مع موسكو، ولكنه غير مضطر في ظل معركة القائمة مع الترويكيا حول البرنامج المالي إلى فتح جبهة جديدة مع أوروبا، وهذا بالضبط ما يجعل منه حاجة لروسيا. فالرجل ليس في موقع التابع لسياساتها، وما يقربه منها هو سياسته التي لم تدع له أن تريده ترويكيا الدائنين، وفي حال قُزرت روسيا أن تعامله بطريقة غير سياسية فستخسر الإمكانية الوحيدة المتاحة أمامها للعودة إلى أوروبا عن طريق التحالفات الجانبية. حالياً يحصل العكس تماماً، وتتقدم العلاقة بين الطرفين بشكل جيد، مدفوعة بفهمهما المشترك للممكّنات السياسية التي يقدر عليها كل طرف. وهو ما سمح بظهور موقفين يعتران عن اللحظة السياسية التي تمرّ بها روسيا وأوروبا في ظل العقوبات والموقف من الأزمة الأوكرانية. الموقف الأول أعلنه تسييراس بقوله: «في القطاع التجاري حددنا أسس إمكانية زيادة الصادرات اليونانية إلى روسيا، وخاصة في القطاع الزراعي الذي تعرض لأضرار جسيمة بسبب العقوبات من جانب روسيا، وفي الوقت نفسه وجدنا وسيلة لتجاوز الصعوبات من دون أن نخلق أي مشاكل في العلاقة بين بلدنا وبين روسيا والاتحاد الأوروبي». أما الموقف الثاني فقد أعلنه بوتين متجاوزاً الإطار الذي «اقترحه تسييراس للعلاقة»، وواضعا اليونان في مرتبة الشريك التجاري الرفيع الذي يمكن أن يعوّض موسكو عن خسارتها السوق الأوروبية، وهذا يعني أن سياسة تسييراس كانت فاعلة أيضاً في العلاقة مع روسيا، ولم تكن مجرد امتداد لها - أي لموسكو - كما يقول خصوم الرجل. يقول بوتين في هذا الخصوص: «إن مشاركة اليونان في مشروع السيل التركي (مشروع خط أنابيب لنقل الغاز الروسي عبر قاع البحر الأسود مروراً بالأراضي التركية حتى الحدود مع اليونان) سيحولها أن تكون أحد أهم مراكز توزيع الطاقة في أوروبا»، ثم يستدرك مبيناً أن مسألة مشاركة اليونان في المشروع من عدمها تعتبر «قراراً سيادياً للحكومة اليونانية». هذا الاستدراك هو الذي يضع الإطار الحقيقي للعلاقة ويدفع بها إلى الأمام، متجاوزاً الاعتراضات التي نشأت بفعل حراك تسييراس بين الداخل والخارج. والاعتراض هنا طبيعي لأن المشروع قائم بالأساس على هز الستاتيكي الأوروبي وعدم السماح له بابتلاع الهوامش التي لا تزال قائمة.

\* كاتب سوري

اليكسيس تسييراس وتعرّز من نهجه في توسيع المشاركة الشعبية في صناعة القرار، إذ إن الصلابة أثناء التفاوض على الحقوق الأساسية للشعب ليست من الأمور التي يمكن الانقسام حولها. وهذا في الحقيقة يوفر قاعدة واسعة لحركة رئيس الوزراء، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ويسمح له في حال قرّر الاستعانة بحلفاء

## «سيريزا» كان يطالب قبك وصوله إلى الحكم بالخروج من سياسة الأحلاف المفروضة على أوروبا

جدد في الخارج بأن يتمادى في قراره، وخصوصاً إذا بدأ القرار مندرجاً في سياق مواجهة مفتوحة مع الترويكيا ومن ورائها الغرب عموماً.

### الاقتراب من روسيا

قبل أن يعود من زيارته إلى موسكو كان تسييراس قد أعلن توصله مع الجانب الروسي إلى وسيلة لتجاوز الحظر الذي فرضته روسيا على الواردات الغذائية من اليونان. ومع أن الإعلان كان ذا دلالة رمزية أكثر منها عملية إلا أنه وضع سياقاً لعلاقة مختلفة بين دولتين يخوض كل منهما معركتها الخاصة مع أوروبا والغرب عموماً. والحال أن الطرفين مستفيضان من هذا التقارب فالإيونان ستصبح قادرة مع «استئناف التبادل التجاري» مع روسيا على تحمّل الأعباء الناجمة عن حرمانها من «التمويل الأوروبي»، وروسيا من جهتها ستستعيد القدرة على التأثير في بلد يحاول الخروج من الوصاية الأوروبية، ويعد بتحقيق التوازن في العلاقات بين أوروبا وموسكو. هذا الجانب بدأ ملحوظاً في زيارة تسييراس التي تُوّزعت على محاور عدة، وكان أهمها إلى جانب لقائه ببوتين إعلانه من على منبر معهد العلاقات الدولية في موسكو عن صيغة تسوية لاستئناف تصدير المنتجات الزراعية اليونانية إلى السوق الروسية. والكلام عن التسوية هنا مهم بالنسبة إلى الرجل الذي أكد مراراً أنه يحرص على علاقات متوازنة بين أوروبا وروسيا، وفي سياق هذا الحرص أتى تأكيد عدم التعارض بين الصيغة التي اتفق عليها مع الروس وقوانين الاتحاد الأوروبي الخاصة بالعقوبات المفروضة ضدّ روسيا. هو يعارض العقوبات ولا

جرب تأكيد من جانب ممثلي الحكومة أن المقصود «بالإصلاح» هنا هو تسريع عدد كبير من الموظفين الحكوميين وخفض معاشات التقاعد وإطلاق حملة واسعة من الخصخصة، وهي بالضبط البنود التي أتى الائتلاف الحكومي لمنع انفاذها. يمكن القول أيضاً إن الحكومة أصبحت تعتبر هذه الإجراءات خطوطاً حمراء مستثنية إياها من أي جولات تفاوضية مع الترويكيا، وهو ما أكده وزير الدولة اليوناني للشؤون المالية ديمتريس مارياس الذي قال أثناء الجلسة البرلمانية إن أثينا: «لن تباع أملاكها بعد اليوم بأسعار زهيدة». هذه التأكيدات المتواصلة تخدم استراتيجية التفاوض التي يتبعها رئيس الوزراء

أوسع وأكثر عمقاً لموضوع الديون والقروض، بحيث تنبذ لدى معارضي سيريزا من الطبقات الاجتماعية المحافظة الأوهام التي يعلّقها اليمين على برنامج الإصلاح، إذ إن الاعتراض عند هؤلاء ليس على أصل الموضوع وإنما على الجهة التي ستستفيد من إقرار «برنامج الإصلاحات». وكان «الإفادة من البرنامج» أصبحت محط إجماع، وليست كارثة على الشعب بشقيه في اليمين واليسار كما سيظهر الآن من الإنضاحات الخاصة بطبيعة البرنامج الطبقية. فإثناء النقاش حول ماهية «برنامج الإصلاح» الذي تريد الترويكيا تنفيذه بحذافيره رافضة ربطه بأي إصلاحات اجتماعية حقيقية في الداخل



عرقية وطائفية؟ وهل تدفع السعودية فاتورة تخليها عن فلسطين بعدما أحجمت عن اجترار معادلات توازن رديع عربي في وجه العدو الإسرائيلي لصالح نزعات هروبية انهزامية بلهاء كالذي يحصل اليوم في اليمن والبحرين. ها هي السعودية تورط العرب بأحقادها في اليمن وتبتزهم بأموالها لأنها تعلم علم اليقين حجم الخطايا التي ارتكبتها بحق اليمنيين والفلسطينيين وبقية الشعوب العربية، وتجد أن التهديدات تلاحقها لأنه انفضحت على حقيقتها الكاملة.

من جانب آخر، ظل الفلسطينيون يعيشون أوهام الصداقة مع مملكة حرّكت بنحو عاجل «درع الجزيرة» لتفريق تظاهرة في البحرين ولكنها لم تحركه يوماً في مواجهة وحش الإرهاب وهو يدمر غزة على رؤوس قاطنيتها. وها هي السعودية برفقة العرب الأشاوس يشنون الغارات على اليمنيين بعد طلب من الجامعة العربية الموافقة على قرار لتدخل عسكري عربي مباشر حين تقدم الحوثيون باتجاه عدن.

حسناً قال الجاحظ مرة في الديان والتبيين: «إذا انقطع رجاؤك من صديقك فالحقه بعدوك». متى يعتبر الفلسطينيون، ويتذكر من تنفعه منهم الذكرى؟! \*

\* كاتب و أستاذ جامعي

لسنا هنا لإجراء مفاضلة بين «العروبة السعودية» المتخاذلة وبين «الفارسية الإيرانية» المناصرة. ولكن لنؤكد القول على خطورة الموقف السعودي من القضية الفلسطينية ماضياً وحاضراً. انكشف كل شيء ولم تعد تنظلي على أحد قضية «حصّة السعودية من الدعم العربي للفلسطينيين». القضية ليست قضية حوالات بنكية وإنما حوالات سياسية لها طابع القيم والشرف والدين، والحق الذي لا يمكن أن يضيع طالما وراءه فلسطيني واحد مطالب.

## القضية ليست قضية حوالات بنكية بل حوالات سياسية لها طابع القيم والشرف

وفي ظل المتغيرات التاريخية الكبيرة في عالمنا العربي التي يجمع المراقبون والخبراء على أنها تُؤشر على أقول نجم أميركا من المنطقة، فإنّ الأسئلة التي تأتي سريعاً هي: ما العواقب الجيوسياسية على المملكة في أعقاب الانحطاط الأميركي وصعود ظاهرة الإرهاب ثم سلسلة الانهيارات في العناصر المؤسسية للدولة الوطنية لصالح دول هشة

وإذا قلت أين السعودية من الانتفاضات؟ أين هي من دعم الشعب أثناء العدوان على غزة على سبيل المثال ليستطيع الصمود؟ أين هي مما يحصل اليوم من تهويد واستيطان واستباحة وخطر وجودي يهدد آلاف الفلسطينيين بالاقتراع من أرضهم؟ سيجيب أحدهم بأنها استقبلت عدداً من الجرحى وأرسلت بضع سيارات إسعاف، وستشارك في مؤتمرات دولية لتهدئة الأوضاع، وستشارك مع الجامعة العربية لرفع شكوى إلى مجلس الأمن! فماذا يمكنها أن تفعل أكثر من ذلك والقطاع محاصر من قبل المصريين لا السعوديين! هل هذا نوع من الكوميديا السوداء أم من الهوان الذي لا حدّ لبشاعته. هل نتذكر ويتذكر بعض العرب الأقحاح ما جرى خلال الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936-1939، إذ لم تتوقف المرحلة الأولى من الثورة الفلسطينية الكبرى والاضرابات التي طاولت معظم الأراضي الفلسطينية إلا في 12 تشرين الأول إثر نداء وجهه زعماء السعودية والعراق وشرق الأردن واليمن لأهل فلسطين بـ«الإخلاء إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة في تحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعتكم».

والدبنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. حاربت فصائل المقاومة الفلسطينية إعلامياً وسياسياً ومادياً. وجهت رياح سمومها تجاه حزب الله وحرّضت على نزع سلاحه وشاركت تمويلياً في القضاء عليه خلال عدوان تموز 2006. ساهمت في نشر الفوضى في العالم العربي وفتحت أبواب المنطقة أمام الجماعات المتطرفة وأدخلتها لعبة التوازن المذهبي لمنع إيران، بحسب زعمائها، من التمدد. تم تدجين القضية الفلسطينية من البوابة المذهبية بعدما أفلتت البوابات السياسية في وجهها ووجه الرعاة الغربيين الذين حاولوا تثبيت تسوية تذهب معها فلسطين إلى الأبد. هنا نشأ وضع جديد من التصليل، وتحولت إيران التي لم تبخل بقرش ولا سلاح ولا شعار إلى عدو العرب الأول، وبيات التفاهم على طريقة «صديقي العزيز العظيم شيمون بيريز» من ضرورات الأحكام، حيث لـ«بندر» من المفتين ما عند «مرسي» ويزيد! لو قلنا إن إيران دعمت وما زالت الشعب الفلسطيني بكل ما هو متاح لقالوا إن ذلك ليس كرمي لفلسطين وإنما لأنّ إيران راغبة بتوسيع امبراطوريتها الفارسية ونشر التشيع. ولو قلنا إن السعودية باعت فلسطين وتنسّق أمنياً مع الصهاينة لقالوا: تهويمات واتهامات سخيفة وضرب بالرمل.